مجلة أنساق للفنون والآداب والعلوم
الإنسانية
الإصدار السادس عشر
المجلد (٥) العدد (٣)
٢٠٢٤ (١-٢٠)

نظرية النحو الدلالي والعاملية الإنشائية عند أبي القاسم السهيلي في كتابه نتائج الفكر

رشيد العمارتي
أكاديمية فاس، مكناس الجهوية، المغرب

This work is licensed under a Creative Commons Attribution-NonCommercial 4.0 International License.

نشر إلكترونياً بتاريخ: ١٩ أغسطس ٢٠٢٤م

المخلص

لقد عمد سيبويه إلى تحديد أنواع الكلم تحديدا نحويا خالصا عبر التمييز بينها وفق أطر شكلية محضة (الكتاب،ج.1)؛ إذ يعتبر الاسم هو الأصل في الإعراب لتمكنه؛ والفعل الأصل في العمل لبنائه؛ بينما حدد الحرف بكونه مفتقرا دلاليا يعتمد عليه الفعل كواسطة من أجل الوصول إلى معمولاته التي تكمل وتتمم النقص الدلالي للحرف؛ لكن السهيلي سيعمل على إضافة تحديد جديد لأنواع الكلم يقوم على أسس دلالية وتداولية . لذلك يتحدد الاسم بأصله في التركيب لتمكنه الدلالي القائم على الانفصال، ويتحدد الفعل بأصله في الإسناد القائم على الاتصال؛ بينما الحرف سيتحدد بكونه الأصل في الإنشاء؛ أي أن تحديد أنواع الكلم خضع لتحديدين: تحديد نحوي خالص وتحديد نحوي دلالي. لقد احتفظ السهيلي بالتحديد الأول وأضاف التحديد الثاني وبلوره في إطار التمهيد للدلالة النحوية؛ لكنه سيضيف كذلك تحديدا ثالثا لذلك هو التحديد النحوي الدلالي التأويلي لأنواع الكلم؛ إذ يعتبر الحرف والفعل عاملين فيما يدلان عليه، فهما بذلك مفتاح الدلالة النحوية التأويلية عنده.

إن نظرية النحو عند السهيلي يتحكم فيها مبدآن هما: الاتصال والانفصال؛ إذ يشكلان نظامين جامعين مانعين لها؛ حيث يشكل الاتصال منطقها الداخلي باعتبار أن الفعل دليل الاتصال وبالتالي يتحدد نظام الاقتضاء الدلالي له لكل معمولاته الدلالية. بينما يشكل الانفصال منطقها ونظامها الخارجي؛ إذ ترتب بسببه البنية العاملية الخارجية بناء على التمكن الإعرابي، في حين ترتب البنية العاملية الداخلية على التمكن الإسنادي؛ لأن الفعل هو الأصل في الإسناد الذي بموجبه يرتب الفعل بعد الفاعل فيعتمد عليه في تأسيس النواة الدلالية الأولى، لكن بمجرد ما تتحقق تلك البنية يظهر التمكن

الإعرابي ليعمل الفعل في ما يدل عليه دلالة تضمن ضرورية؛ إذ يترتب الفعل قبل الفاعل في ذلك. لأن من طبيعة الخبر أن يتصل بالمخبر عنه ومن طبيعة الفعل أن يتصل بفاعله؛ حيث يظل الفعل محكوما بالاتصال لبنائه وعمله وفاء لأصله في ذلك، ويظل الاسم محكوما بالانفصال لتمكنه وتحرره، فالفعل أو الخبر هو الأصل في الاتصال والاسم هو الأصل في الانفصال.

فالعلاقة الجامعة بين الخبر والمخبر عنه سواء في الجملة الاسمية أو الفعلية هي علاقة اتصال تلازمية ضرورية كالعلاقة بين الصفة والموصوف، أو بين الذات وصفاتها الضرورية اللازمة المحمولة عليها المسندة إليها ، حيث تشتق و تتوزع المعاني الدلالية النحوية عند السهيلي من الصفة والموصوف باعتبارهما عائدين إلى الخبر؛ إذ يشكل هذا الأخير صفة ويقتضي موصوفا يتصل به ويحل فيه؛ لذلك تترتب المعاني النحوية الدلالية وفق ثلاثة محاور:-

١- محور الخبر على وجه الإلزام؛ حيث يتحدد المخبر عنه المرفوع، وهو الأقوى رتبة، والأشرف مكانة، من غيره من المفاعيل والمنصوبات والمجرورات؛

٢- محور الخبر على وجه الاختيار؛ حيث تتحدد الفضلة والمنصوبات؛

٣- محور الخبر على وجه النعت والتخصيص والتعريف والتمييز فتتحدد التوابع والمضافات.

لم يكتف السهيلي بتوزيع قيم نحوية دلالية على الاسم والفعل وحدهما؛ بل فتح المجال لحروف المعاني بمنحها قيما تداولية كي يؤسس بذلك للعاملية الإنشائية التي تتصدر الأفعال والجمل ؛ حيث يستثمر المتكلم حروف المعاني عندما ينشئ معنى في نفسه؛ فيسند تلك المعاني النفسية التي تتضمنها تلك الحروف التي لها الصدارة إلى الفعل أو الجمل ، فينتج عن ذلك عاملية جديدة.

الكلمات المفتاحية: الاسم، الفعل، الحرف، الإسناد، الاتصال، الانفصال، الفضلة.

Abstract

Sibawayh aimed to categorize types of words precisely and purely grammatically by distinguishing between them according to formal frameworks (The Book, vol. 1). He considered the noun as the basis of grammatical analysis due to its ability to signify, and the verb as the basis of action due to its construction. He defined the particle as lacking in signification, relied upon by the verb as a means to reach its complements that compensate for the particle's lack of signification. However, Suhayli aimed to add a new categorization of words based on semantic and pragmatic principles. Thus, the noun is defined by its origin in composition for its signification based on separation, the verb is defined by its origin in attribution based on connection, while the particle is defined by its origin in creation. Therefore, word categorization underwent two specifications: a purely grammatical specification and a semantic grammatical specification.

adjective and its noun or between a self and its essential and necessary attributes attributed to it. Semantic grammatical meanings in Suhayli's theory derive from the adjective and the noun as they return to the predicate; the latter forms an adjective and necessitates a predicate to which it is connected and in which it occurs. Thus, semantic grammatical meanings are arranged along three axes:-

1- The axis of obligation, where the subject is determined in the nominative case, which is the highest rank and noblest position, over other cases such as accusative and genitive.

2- The axis of choice, where preference and accusative cases are determined.

3- The axis of description, specification, definition, and distinction, where attachments and adjuncts are determined.

Suhayli didn't confine semantic grammatical values to just the noun and the verb but opened the door to semantic values for particles, granting them pragmatic values to establish an active role dominating verbs and sentences. The speaker utilizes semantic values when creating meaning within themselves, assigning those psychological meanings contained in those particles, which take precedence, to the verb or sentence, Suhayli's grammar theory is governed by two principles: connection and separation, forming two complementary systems. Connection constitutes its internal logic, as the verb is the indicator of connection, determining its semantic necessity for all its semantic objects. Separation constitutes its external logic and system, arranging external functional structures based on grammatical ability, while internal functional structures are arranged based on attributive ability. As the verb precedes the subject in establishing the primary semantic nucleus, once this structure is achieved, grammatical ability appears, and the verb acts in what its signification necessitates. This is because it is natural for the predicate to relate to the subject and for the verb to relate to its subject, with the verb remaining bound by connection in its construction and function, adhering to its origin. Meanwhile, the noun remains bound by separation for its capability and freedom, as the verb or predicate is the origin of connection and the noun is the origin of separation. The universal relationship between the predicate and its subject, whether in nominal or verbal sentences, is a necessary complementary relationship, akin to the relationship between an

resulting in a new pragmatics.

Keywords: Noun, Verb, Particle, Attribution, Connection, Separation, Preference.

*** مقدمـــــة**

لقد عاش أبو القاسم السهيلي في بيئة علمية أندلسية تزخر بمشارب ومذاهب نحوية إما تنتسب إلى ابن حزم في رفضه لعلل النحويين(رسائل ابن حزم) ،وإما تنتسب إلى مدرسة الزجاجي القائمة على التعليل(الإيضاح) . حيث سيعمد السهيلي لا محالة إلى الاستفادة من المدرستين الأندلسية بزعامة ابن حزم والمدرسة المشرقية بزعامة الزجاجي؛ وذلك عن طريق بناء نظرية نحوية دلالية بديلة جديدة تحتفظ بالتعليل؛ ولكن تنحو به إلى التأويل ، وترفض بعض العلل وأصوله وتجنح به إلى التعويل على علل بديلة لما وضعه النحاة . فهو على ما يبدو لم يكن مقلدا لرواد المدرستين ؛ بل له رؤيته الخاصة في التعليل والتأويل والتعويل على جهده وقريحته ورويته من أجل ابتكار نظام جديد في التعليل .

فما هي أسس نظريته النحوية ومحاورها ؟ وهل هاته الأسس، والمصادر المعرفية امتداد لما سبق واستمداد من نحاة المشرق ؟ كيف تعامل السهيلي مع المنظومات النحوية الوافدة عيه من المشرق، هل تعامل معها بمنطق الثائر المتمرد أم بمنطق الناقد المستفيد المجدد؟ هل غير من شكل النظرية ومضمونها أم اكتفى بتغيير شكلها دون مضمونها؟ هل أعاد ترتيب المفاهيم وتوزيعها بشكل جديد مسندا إليها أدوارا دلالية جديدة أم غير من ترتيبها وتوزيعها وحافظ على مضامينها وأدوارها المنطقية في النظام النحوي الدلالي؟ وهل أفلح في فك ذلك اللغز المحير للنحاة في كشف الروابط الخفية بين مستويات الدلالة النحوية؟

*** معالم النظريـــــة النحويـــــة عنـــــد السهيلـــي**

*** تحديـــــد أنـــــواع الكلـــــــم**

إن تحديد أنواع الكلم عند النحاة ينبئ عن خلفياتهم النظرية والمنهجية المعتمدة كمنطلق لبناء النظرية النحوية . فهم لا يصرحون بتلك المنطلقات والأسس والمرتكزات ولكنها تكتشف من طريقة تحديدهم لأنواع الكلم؛ فكيف حدد السهيلي أقسام الكلم ، وما هي الخلفيات المتضمنة في ذلك التحديد؟

*** حقيقـــــة الاســـــــم**

تتحدد مراتب الوجود في أربعة: الوجود في الأذهان، والوجود في الأعيان، والوجود في اللسان، والوجود في الكتابة، وتتعدد الموجودات كذلك، فمنها ما ينتمي إلى عالم الأذهان كالعلم والإرادة، ومنها ما ينتمي إلى عالم الأعيان كرجل، وفرس، وقد وضع للدلالة عليهما أسماء وعبارات تنتمي إلى اللسان تخبر عنها وتسمها وتعلمها؛ فانتظمت الموجودات إلى أسماء ومسميات، فحقيقة الأسماء لفظية وحقيقة المسميات حقيقية، ولذلك الاسم ليس هو المسمى، يقول أبو القاسم السهيلي(نتائج الفكر، ص.30): «الاسم الذي هو "السين" و"الميم" عبارة عن اللفظ الذي وضع دلالة على المعنى، والمعنى هو الشيء الموجود في العيان- إن كان من المحسوسات- كزيد وعمرو- وفي الأذهان- إن كان من المعقولات - كالعلم والإرادة-. فذلك الموجود الذي في العيان أو الموجود الذي في الأذهان وضعت له عبارة في اللسان. بما يترجم عنه، ويتوصل إلى فهمه والكشف عن حقيقته، ثم ذلك

الشيء المعبر عنه وهو الشخص مثلا، كما استحق بأن يكون له عبارة بين المتخاطبين يترجمون بها عنه، وهي "الزاي" و"الياء" و"الدال" من قولك "زيد" مثلا، فكذلك استحق هذا اللفظ المؤلف من هذه الحروف أن يعبر عنه بعبارة أخرى يعبر بها عنه، لأنه شيء موجود في اللسان، مسموع في الآذان.

فاللفظ المؤلف من "ألف" الوصل، و"السين" و"الميم" عبارة عن اللفظ المؤلف من "الزاي" و"الياء" و"الدال" مثلا. عبارة عن الشخص الموجود في العيان والأذهان وهو المسمى، واللفظ الدال عليه الذي هو "الزاي" و"الياء" و"الدال" هو الاسم، وقد صار أيضا ذلك اللفظ مسمى من حيث كان اللفظ الذي هو "السين" و"الميم" عبارة عنه فقد تبين لك في أصل الوضع أن الاسم ليس هو المسمى، وذلك أنك تقول: سميت هذا الشخص بهذا الاسم، كما تقول حليته بهذه الحلية، والحلية لا محالة غير المحلى، فكذلك الاسم أيضا غير المسمى. وقد صرح بذلك سيبويه وقد أخطأ من ادعى غير هذا عليه، ونسب القول باتحاد الاسم والمسمى إليه، وإن كانوا قد احتجوا بقوله: «فأما الأفعال فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء

وقوله هاهنا محتمل، والمحتملات لا تعارض بها.» فالاسم هو صناعة لفظية يأخذ شكلا من الأشكال ضمن نظام الدوال؛ بينما يندرج المسمى ضمن عالم الوقائع والأعيان .فالاسم سمة وعلامة للمسمى وحلية له ؛ لذلك فهو يتغير إعرابا وصرفا بينما المسمى شخص أو شيء أو معنى عقلي ؛يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.31): «وقد نص رحمه الله (سيبويه) قبل هذا الكلام بسطر واحد على أن الاسم غير المسمى لو تأملوه، ولكنهم تعاموا عنه وأغفلوه، فقال: الكلام: اسم وفعل وحرف فقد صرح أن الاسم كلمة، فكيف تكون الكلمة هي المسمى، والمسمى [إنما] هو شخص، فهذا بيان ونص، لا سيما مع قوله فيما بعد: تقول: سميت زيدا بهذا الاسم كما تقول: علمته بهذه العلامة، وكذلك نص في أكثر من ألف موضع في كتابه على أن الاسم هو اللفظ الدال على المسمى؛ لأنه متى ذكر الخفض، أو النصب، أو التنوين أو الألف واللام، وجميع ما يدخل على الأسماء، ويعتريها من الزيادة والحذف، حتى يكون بعضها ثلاثيا، وبعضها رباعيا، وبعضها خماسيا، إلى غير ذلك مما يذكر سيبويه وجميع النحويين أنه يعتري الاسم ويختص به – فلا يتعلق بشيء من ذلك بالمسمى الذي هو الشخص.». فالاسم ينتمي إلى نظام سيميائي باعتباره نظاما من السمات والعلامات والأشكال اللفظية والتعبيرية . إن ما يريد السهيلي في الحقيقة تبيينه هو أنه يميز هنا بين اللغة الواصفة واللغة الموصوفة لفظية أو مكتوبة والموجودات ليؤكد أن اللغة النحوية هي لغة شكلية وأن النحو في النهاية صناعة لفظية (ابن يعيش ، شرح المفصل ، ج. 1) وبالتالي فالاسم الذي هو مركز ثقل النحو هو شكل وصورة وهيئة ودال يخالف المدلول والمسمى والموجود. وأن الاسم في الحقيقة هو الذي يعتريه التغيير الإعرابي والصرفي لطابعه اللفظي.

حيث يتعجب السهيلي ممن ذهب إلى القول بأن الاسم هو المسمى، ويؤكد على أنه لم يقل به أحد من العرب، أو نحوي قط، إذ يقول(نتائج الفكر، ص.31): «فسبحان الله كيف لا يستحي من عرف هذا من مذهب النحويين أجمعين، ومن مذاهب العرب، ثم يخبر عن أحد منهم بأن الاسم هو المسمى؛ ما أشار إلى ذلك نحوي قط ولا اعتقده عربي؛ ألا

ترى أنهم يقولون: "أجل مسمى" ولا يقولون: "أجل اسم" ويقولون: "هذا الرجل مسمى يزيد" ولا يقولون: "اسم يزيد" وتقول: "باسم الله" ولا تقول: "بمسمى الله"، ولو كان الاسم بمعنى المسمى ما امتنع شيء من هذا، فهذا غاية العجب، ونهاية الكذب على العرب؛ نعم، وعلى الكتاب الذي نزل بلسانهم، نعم، وعلى الرسول الذي يقول: "لي خمسة أسماء" و"سموا باسمي ولا تكنوا بكنيتي». فإذا كان الاسم يتحدد بشكل منفصل ومستقل ومغاير عن المسمى ؛ فهل ستؤثر الخلفيات التي اعتمدها في تحديد الاسم بالتمييز بين الوجود الأنطولوجي والوجود الذهني والوجود اللغوي على طبيعة وحدود النظرية النحوية عنده؟ وهل سيعتمد المنطلقات نفسها في تحديد الفعل والحرف؟

*** حقيقة الفعـــل**

يدل الفعل على معنى في غيره ، وهذا الغير هو الفاعل المخبر عنه، حيث لا يدل عليه دلالة مطابقة، وإنما يدل عليه دلالة تضمن؛ إذ يقول أبو القاسم السهيلي(نتائج الفكر، ص-ص.54-55): « والفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدل على معنى في نفسه وإنما يدل على معنى في الفاعل. وهو كونه مخبرا عنه، فإن قيل: كيف لا يدل على معنى في نفسه، وهو يدل على الحدث؟ قلنا: إنما يدل عليه بالتضمين كما سبق، دلالة الفرس على القوائم ودلالة السقف على البيت» . يختلف تحديد الفعل عند أبي القاسم السهيلي عن باقي النحاة الذين يحددونه بأنه ما دل على معنى في نفسه مقترن بزمان، بل يرفض هذا التحديد ويقترح تحديدا جديدا بكونه ما يدل على معنى في غيره دلالة تضمن، ولا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة؛ لذلك بني، وحرم من الإضافة التي تتعلق بما يدل على نفسه دلالة مطابقة، وكذلك حرم من التعريف، وأن لا يثنى، ولا يجمع، ولا يعرب كالحرف الذي يدل بدوره على معنى في غيره؛ فأصبحا معا عاملين يعملان فيما بعدهما؛ إذ الفعل يدل على معنى في غيره وهو الفاعل، والحرف يدل على معنى في غيره فعمل فيه أثرا يستجيب لذلك المعنى؛ لذلك يقول أبو القاسم السهيلي(نتائج الفكر، ص.55): «واللفظ الذي يدل على الحدث بالمطابقة إنما هو "الضرب" و"القتل" وأما "ضرب" و"قتل" فلا، وإذا ثبت أنه لا يدل على معنى في نفسه بالمطابقة، فمن ثم وجب ألا يضاف ولا أن يعرف بشيء من آلات التعريف، إذ التعريف يتعلق بالشيء بعينه لا بلفظ يدل على معنى في غيره، ومن ثم وجب أن لا يثنى ولا يجمع، كما لا يثنى الحرف ولا يجمع، ومن ثم وجب أن يبنى كما تبنى الحروف لمضارعته لها، من حيث دل على معنى في غيره كالحرف. ومن ثم وجب أن يكون عاملا في الاسم كما أن الحرف لما دل على معنى في غيره كالحرف، ومن ثم وجب أن يكون عاملا في الاسم كما أن الحرف لما دل على معنى في غيره وجب أن يكون له أثر في لفظ ذلك الغير، كما له أثر في معناه». فالفعل يدل على معنى في غيره الذي هو الفاعل دلالة تضمن. وهو يشبه الحرف من حيث كونهما معا يدلان على معنى في غيرهما. لذلك بنيا و أعرب الذي يدل على نفسه دلالة مطابقة. حيث بقراءتنا للمستوى الأمامي للنص يظهر أن هناك نظاما شكليا هو المهيمن الذي يتمثل في الاسم والفعل والحرف. ولكن بتأويل المستوى الخلفي لذلك النص يتبدى النظام الدلالي الأنطولوجي المتخفي المتمثل في الذات والمعنى المتصل بها والأثر الطارئ عليها عند التأليف بين الاسم والفعل والحرف. فالسهيلي في هذا النص يميز بين النظام النحوي

اللفظي بشكل متقابل مع النظام النحوي الدلالي الأنطولوجي. حيث فصل السهيلي بين الاسم والذات وبين الفعل والحدث وبين الحرف والأثر بينما يدل المصدر على الحدث دلالة مطابقة. فما السر عند السهيلي في الفصل بين الاسم والذات و الفعل والحدث والحرف والأثر ؟.

*** الحدث حركة الفاعل متصلة به**

تقوم العلاقة بين الفعل والفاعل على علاقة الاتصال، وليس على علاقة الانفصال؛ إذ تجد علاقة الاتصال نسبها الحقيقي في كون الفعل مشتقا من لفظ الحدث؛ حيث يدل على الحدث بالتضمين، والحدث هو حركة الفاعل في المعنى؛ لأنه يستحيل انفصال الحدث عن الفاعل كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها؛ فالعلاقة بين الفعل والحدث هي علاقة الاشتقاق من لفظ الثاني؛ لأنه بمجرد ما يحصل ذلك، يستوي لفظ الفعل فيدل على معنى في غيره، وهو المخبر عنه؛ إذ يقول أبو القاسم السهيلي(نتائج الفكر، ص-ص.53-44) : «وفائدة اشتقاق الفعل من المصدر أن المصدر اسم كسائر الأسماء يخبر عنه كما يخبر عن سائر الأسماء، نحو قولك: أعجبني خروج زيد، سرني قدوم بكر، فإذا ذكر هو وأخبر عنه كان الاسم الذي هو فاعل له مخفوضا مضافا إليه، والمضاف إليه تابع للمضاف، ومستحق للخفض لما سنذكره بعد.

فإذا أرادوا أن يخبروا عن الاسم الفاعل للحدث، لم يمكن الإخبار عنه وهو مخفوض تابع في اللفظ لغيره ، وحق المخبر عنه أن يكون مرفوعا مبتدأ به للحكمة المذكورة في باب المبتدأ، فلم يبق إلا أن يدخلوا عليه حرفا يدل على أنه مخبر عنه كما تدل الحروف على معان في الأسماء، هذا لو فعلوه لكان الحرف حاجزا بينه وبين الحدث – في اللفظ، والحدث الذي هو حركة الفاعل في المعنى – يستحيل انفصاله عن الفاعل كما يستحيل انفصال الحركة عن محلها، فوجب أن يكون اللفظ غير منفصل، لأنه تابع للمعنى. ولما بطل جعل الاسم مخبرا عنه مع بقاء لفظ الحدث على حاله، وبطل إدخال حرف يدل على كونه مخبرا عنه، لم يبق إلا أن تشتق من لفظ الحدث لفظا يكون كالحرف في النيابة عنه، دالا على معنى في غيره، ويكون متصلا اتصال المضاف بالمضاف إليه، وهو الفعل المشتق من لفظ الحدث، فإنه يدل على الحدث بالتضمين، ويدل على الاسم مخبر عنه لا مضاف إليه، إذ يستحيل إضافة لفظ الفعل إلى الاسم، كما يستحيل إضافة الحرف، لأن المضاف هو الشيء بعينه، والفعل ليس هو الشيء بعينه، ولا يدل على معنى في نفسه وإنما يدل على معنى في الفاعل وهو كونه مخبرا عنه». يقابل السهيلي بين نظام الألفاظ ونظام المعاني بشكل متلازم على مستوى تفسير العلاقة بين الفعل والفاعل وبين الحرف والمعنى الذي يدل عليه. فالفعل يدل كالحرف على معنى في غيره . يتجلى ذلك المعنى بالنسبة للفعل في الفاعل حيث يدل عليه دلالة تضمن . بينما يتجلى المعنى بالنسبة للحرف في الأثر الذي يظهر في بداية الفعل أو الاسم أو الجملة . فالحدث هو حركة الفاعل التي تظل متصلة بها في الواقع الأنطولجي ؛ لكن من الناحية النحوية الدلالية هو مخبر عنه مرفوع بواسطة ذلك الخبر الذي هو الفعل في الحقيقة الموزون بالصيغة الصرفية. فمن الناحية الدلالية الأنطولوجية الواقعية لا حدث يحدث بدون حركة فاعل معين ؛وبالتالي هناك علاقة سببية اتصالية بين كل فعل دلالي أنطولوجي وفاعله الحقيقي. لكن من الناحية النحوية الدلالية يرتبط الفعل بالفاعل ارتباط الخبر واتصاله بالمخبر عنه باعتباره من ذاتيات

الخبر وليس من مكملاته . فلا وجود للفعل والفاعل من الناحية النحوية ولا أسبقية لهما على الخبر والمخبر عنه. فهناك ،إذن، ثلاثة مستويات متراتبة متتابعة على مستوى النظام النحوي عند السهيلي هي النظام الدلالي الأنطولوجي؛ حيث الأسبقية للذات على الاسم وللحدث الذي تنخرط فيه الذات على الفعل وللأثر على الحرف. والمستوى الدلالي النحوي حيث الأسبقية الدلالية للمخبر عنه للخبر على وجه الضرورة والقوام لأن الخبر يتقوم بالمخبر عنه ثم بعد ذلك تتوالى الأخبار على المخبر عنه التي تكون على وجه الزيادة والتخصيص والتقييد والإضافة. وهناك المستوى النحوي حيث يرتب الفعل قبل الفاعل باعتباره العامل فيه ورتبة العامل قبل المعمول في النحو . لكن في المستوى النحوي الدلالي رتبة المخبر عنه قبل الخبر، وفي المستوى الدلالي الأنطولوجي رتبة الذات قبل الحدث . إنها مستويات متراتبة بشكل تراتبي حيث إن الدلالة الوجودية هي المنطلق والأصل ، ثم تعقبها الدلالة النحوية المبنية على ثنائية المخبر عنه والخبر ، وفي الأخير هناك الدلالة العاملية المعمولية الإعرابية اللفظية المتمثلة في أصول العاملية النحوية . ولذلك فإذا كان هذا هو تعامله مع أقسام الكلم في البنية النحوية بمستوياتها الثلاثة؛ فما انعكاس ذلك على البنية الصرفية لأقسام الكلم خصوصا الاسم والفعل والمصدر ؟

*** الزمان حركة الفاعل، والبنية دالة على حـــال الحـــدث**

يرفض السهيلي تحديد النحاة للفعل بكونه ما دل على حدث وزمان جملة وتفصيلا، باعتبار أن الفعل يدل على الحدث دلالة تضمن، وليس دلالة مطابقة؛ لكون الحدث كما مر بنا هو اسم يخبر عنه، كما أنه يفند تفنيدا قاطعا دلالة الفعل على الزمن بالبنية، وهو لا يدل عنده عليه ألبتة، وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال والحال. مسندا حقيقة الزمان إلى الفاعل باعتباره حركة من حركاته تابعا له، ويختلف من فاعل إلى آخر؛ حيث يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.52-53): «قوله: "والفعل ما دل على حدث وزمان". دلالة الفعل على الحدث بالتضمين لا بالمطابقة، كنحو دلالة البيت على السقف، وأما دلالته على الزمان فقول النحويين: بالبنية، وهو لا يدل على الزمان ألبتة، وإنما يدل اختلاف أبنيته على اختلاف أحوال الحدث من المضي والاستقبال والحال. وأما الزمان الذي هو حركة الفاعل، إن كان مقارنا له، لأن حركة فاعل لا تدل على حركة فاعل آخر»؛ إذ يربط السهيلي الزمن بحركة الفاعل؛ لذلك فهو يختلف باختلاف حركات الفاعلين، وليس باختلاف أبنية الفعل التي يدل اختلافها على اختلاف أحوال الحدث التابعة لأحوال الذات التي يمثلها الفاعل. يخضع الزمان ،إذن، عند السهيلي إلى المنطق الدلالي الأنطولوجي باعتباره حركة الفاعل في الكون وليس خاضعا لمنطق الدلالة الصرفية لأن بنية الفعل وصيغته الصرفية هي التي تحدد زمن الأفعال عند النحاة . لكن البنية عنده يتجلى من خلالها حال الحدث من المضي والحاضر والمستقبل . فنظامه النحوي يقوم على التشاكل بين عالم المعاني التي هي الأحوال على المستوى الدلالي الأنطولوجي والمستوى الدلالي النحوي وعالم الألفاظ على المستوى النحوي اللفظي العاملي المعمولي الإعرابي. فهل سيخرج الحرف عن نظام النظرية النحوية عند السهيلي؟

*** حقيقـــــة الحـــــرف**

يقوم النظام النحوي الدلالي عند السهيلي على محور المشاكلة بين عالم المحسوسات وعالم المعقولات، والتناسب

بين نظام الألفاظ ونظام المعاني. «وكل محسوس يعبر به عن معقول فينبغي أن يكون مشاكلا له،...»(نتائج الفكر، ص.83)؛فالألفاظ النحوية الاصطلاحية التي تنضوي تحت الكلم هي الاسم والفعل والحرف؛ حيث إن الاسم هو اللفظ الذي يغاير ويختلف عن مسماه، أما الفعل فهو يدل على معنى في غيره تضمنا، سواء كان حدثا أو فاعلا، وكذلك الحرف فهو من جنس الفعل يدل على معنى في غيره، فيتوزع نظام المعاني تبعا لذلك؛ لأن الاسم لا يعمل في غيره، فهو لفظ يدل على معنى في ذاته، والفعل والحرف يعملان في غيرهما؛ إذ يطلبان معنييهما اللذين يدلان عليهما تضمنا وليس مطابقة؛ لذلك يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.59): «وقوله: والحرف: ما دل على معنى في غيره. وذلك الغير إما اسم وإما فعل، وليس للحرف معنى في نفسه، وأما الذي له معنى على الحقيقة هو الاسم، ومن ثم وجب ألا يكون عاملا في غيره على الحقيقة، ووجب أن يكون الحرف عاملا في كل ما دل على معنى فيه، لأن الألفاظ تابعة للمعاني، فكما تشبث الحرف بما دخل عليه معنى، وجب أن يتشبث به لفظا، وذلك هو العمل.

فأصل كل حرف أن يكون عاملا، فإذا وجدت حرفا غير عامل فسبيلك أن تسأل، وأما الفعل فلا بد أن يكون عاملا في الاسم لما بين في المسألة قبل هذا». إن تحديد أقسام الكلم عند السهيلي يحتكم إلى منطق تبعية الألفاظ للمعاني وتلازمهما معا؛ إذ تتحدد المقولة النحوية بحسب ما تدل عليه، وبالكيفية التي تدل على ذلك؛ فإن كانت تدل على معنى في نفسها مطابقة فهي اسم غير عامل؛ وبالتالي هي كيان دلالي أنطولجي قابل للتغيير لأن وجوده مستقل ومنفصل. أما بالنسبة للحرف والفعل فوجودهما معلق وغير محقق لا يكتمل إلا بما يدلان عليه فيعملان فيه. فالنظام النحوي عند السهيلي يقوم على النظر إلى أقسام الكلم ككيانات وجودية من حيث التمام والاستقلال والانفصال أو الافتقار والاتصال وككيانات دلالية عقلية من حيث كونها مخبرا عنها أو خبرا وكذلك باعتبارها مفاهيم إبستمولوجية باعتبارها عاملة ومعمولة ومعربة ومبنية. فكيف سينعكس ذلك كله عنده على هندسة النظام الدلالي الأنطولوجي والنظام النحوي الدلالي العقلي والنظام النحوي اللفظي ؟

*** محـــــاور النظـــــام النحـــــوي**

*** الإعـــراب دليـــل علـــى المعانـــي**

الإعراب نظام من الألفاظ يدل على نظام من المعاني بشكل متشاكل ومتناسب، تتحدد بموجبه وجوه الإعراب اللفظية في الرفع والنصب والخفض التي تحل في أواخر الكلم، دالة على معان في الاسم ككونه فاعلا، أو مفعولا، أو غير ذلك؛ يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.66): «الإعراب الذي هو الرفع والنصب والخفض محله أواخر الكلم، ولبعض النحويين في تعليل ذلك كلام يرغب عنه والحكمة فيه عندي، والله أعلم أن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلا أو مفعولا وغير ذلك،...». إن الإعراب يندرج ضمن نظام المعنى وليس ضمن نظام اللفظ، فكيف يرتبط بالمعرب ترتيبا وتحققا؟

*** حقيقـــة المعـــرب سابقـــة علـــى معنـــى الإعـــراب**

يحل الإعراب بالأسماء في أواخرها، وليس في أولها أو في وسطها؛ حيث لا تستحق الأسماء الإعراب إلا بعد أن يعلم حقيقتها في الأذهان، وتستوي بنيتها تامة مكتملة في

الأعيان، فيأتي الإعراب، ويتنزل على أواخرها ؛ يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.66): «أن الإعراب دليل على المعاني التي تلحق الاسم نحو كونه فاعلا أو مفعولا وغير ذلك، وتلك المعاني لا تلحق الاسم إلا بعد حصول العلم بحقيقته ومعناه، فوجب أن لا يتقدم الإعراب الاسم ولا يتوسطه في الوجود، وأن يترتب بعده كما ترتب مدلوله –هو الوصف– بعد مدلول الاسم،...»؛ فالمعرب يترتب في الوجود قبل الإعراب، لكن هذا الأخير يرتب بعده ترتيب الصفة بعد الموصوف.

تنتظم العلاقة بين الإعراب والمعرب كما تنتظم العلاقة بين الصفة والموصوف، فالإعراب معنى وعرض وصفة تلحق بالمعرب؛ فيصير موصوفا بهذه الصفة من الإعراب دون غيرها؛ لذا يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.66) :«...، فوجب أن لا يتقدم الإعراب الاسم ولا يتوسطه في الوجود، وأن يترتب بعده كما ترتب مدلوله – وهو الوصف– بعد مدلول الاسم، وهو المسمى الموصوف بذلك الوصف، والله أعلم». ولذلك فإن توزيع الإعراب بناء على منطق تبعية الصفة للموصوف؛ يتحدد بموجبه نظام الإعراب والبناء.

*** الأسماء تحتاج إلى علامة إعراب والأفعال تحتاج إلى علامة إضمار**

يتحكم في أقسام الكلم نظامان نحويان هما: نظام الإعراب الذي يتوزع على الأسماء، و نظام البناء الذي يتوزع على الأفعال والحروف. حيث يتحكم في هذا التوزيع منطق الدلالة الذي يأخذ أبعادا تراتبية بين دلالة مطابقة، ودلالة تضمن، ودلالة التزام؛ إذ تدل الأسماء على ما في نفسها دلالة مطابقة؛ لذا كانت هي الأصل في الإعراب، وهي أحوج إلى علامة إعراب، وأما الأفعال فهي تدل على معنى في غيرها دلالة تضمن؛ فهي تستحق البناء وتحتاج إلى علامة إضمار التي تدل على ما يدل عليه الفعل وهو الفاعل؛ حيث يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.323): « قلنا: الحكمة في ذلك بديعة، وهي أن الأسماء لما كان أصلها الإعراب، كانت أحوج إلى علامة إعراب منها إلى علامة إضمار، والأفعال أصلها البناء، و لم يكن لها بد من الفاعل ضرورة، كانت أحوج إلى علامة (إضمار) الفاعلين منها إلى علامة إعراب. مع أن هذه العلامة في الأسماء علامة تثنية وجمع وحرف إعراب أيضا». يتوزع نظام الإعراب على الأسماء، ونظام البناء على الأفعال؛ لذلك تستقبل الأسماء العلامات الإعرابية، وتستقبل الأفعال العلامات الإضمارية؛ فما هي المراتب الوجودية التي تترتب فيها العلامات الإعرابية التي يستحقها الاسم أصالة؟

*** العلامات الإعرابية أشياء معلومة محققة**

يرتب السهيلي العلامات الإعرابية ضمن سلمية وجودية تشمل الموجود والمعدوم؛ إذ تتوزع العلامات الإعرابية ما بين هذين السلمين المعرفيين الوجوديين؛ حيث تتدرج الحروف والحركات في نظام الموجود، كدلالة على عرضيتها وعلى انتمائها إلى نظام الأعراض كموجودات تتحقق على شكل آثار جلية على أواخر الكلم بسبب تأثير العامل، أما الحذف والجزم فهما عبارة عن معدوم، والمعدوم ليس بشيء موجود؛ أي أن السهيلي يريد أن يؤكد على أن الإعراب في الحقيقة هو ما ترك آثارا موجودة بينة، وهي أشياء محققة، وغير الإعراب هو ما لم يترك آثارا موجودة بينة، وهما الحذف والجزم اللذان يدلان على معدوم، أي ليس على إعراب؛ يقول أبو القاسم السهيلي(نتائج الفكر، ص.87): «قوله في هذا

الباب جميع ما يعرف به الكلام تسعة أشياء». وذكر الحروف والحركات والحذف والسكون. وكلها أشياء في الحقيقة إلا الجزم والحذف، فإنهما عبارتان عن معدوم، والمعدوم ليس بشيء، وهو معلوم.

وأما الحركات فأعراض، لأنها لحروف المد أبعاض، والحروف أصوات، وهي عند جميع المحققين من المتكلمين أعراض إلا "إبراهيم النظام"، وقد تقدم ذكر مذهبه فيما مضى، والعرض شيء لأنه موجود، وكل موجود شيء، وكل شيء موجود، بخلاف المعدوم، ولم نقصد التعقيب على أبي القاسم في عبارته،...»؛ إن نظام العلامات الإعرابية عنده ينتمي إلى نظام المعلومات الموجودة المحققة الثابتة، فهي أشياء ثابتة وجلية بينما ينتمي الحذف والجزم اللذان يطرآن على الفعل المضارع إلى نظام المعلومات المعدومة، فهي ليست بأشياء وبالتالي ليست إعرابا؛ فلماذا تحققت العلامات الإعرابية في الاسم كأشياء معلومة موجودة، ولم تتحقق في الفعل إلا كأشياء معلومة معدومة؛ ما هي الأنظمة التي تتحكم في نظام الإعراب ونظام الإضمار؟

*** التمكن دليل الانفصال، وغيابه دليل الاتصال**

التمكن دليل على الإعراب، وعلى تحمل العلامات الطارئة الدالة على المعاني العارضة للأسماء، وعدم التمكن دليل البناء والعمل؛ حيث يتميز الاسم بتمكنه ويدل على ذلك بنون التنوين التي تدل على انفصال الاسم عن غيره من الأسماء واستقلاله واستحقاقه لعلامات الإعراب، وفي المقابل غياب هذه النون الساكنة عن الفعل دليل على بنائه وقبوله علامات الإضمار واتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده ؛حيث يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.7): «فإن قيل: ما الحكمة في اختيار "النون" الساكنة لهذا المعنى دون سائر الحروف؟.

فالجواب: أن الأصل في الدلالة على المعاني الطارئة على الأسماء حروف المد واللين، وأبعاضها – وهي الحركات– متى قدر عليها فهي أخف من غيرها، ومتى لم يمكن كان أشبه الحروف بها وأقربها إليها أولى بذلك مما هو أبعد منها، وأواخر الأسماء المعربة قد لحقتها حركات الإعراب فلا يصح أن يلحقها علامة للانفصال غير الحركات وغير حروف المد واللين، لأن حروف المد واللين هي أنفس الحركات، إلا أنها مدت وطول بها الصوت، على ما سيأتي بيانه إن شاء اله تعالى.

فإذا لم يمكن الحركة، ولا ما هي بعضها من الحروف، فأشبه الحروف بحروف المد واللين "النون" الساكنة لخفائها وسكونها، وأنها من حروف الزيادة، وأنهم قد جعلوها من علامات الإعراب في الأمثلة الخمسة واختيرت علامة لتمكن الاسم، وتنبيها على انفصاله، ولذلك لا نجد فعلا منونا أبدا، لاتصاله بفاعله واحتياجه إلى ما بعده»؛ فالتمكن دليل على الانفصال؛ لذلك يتحقق نظام الإعراب، والاتصال دليل على الإضمار؛ لذلك يتحقق نظام البناء. فكيف سيتوزع نظام العمل بناء على نظامي الاتصال والانفصال؟

*** الإعراب عرض يحصل بسبب وعامل**

تمثل العلامات الإعرابية عند السهيلي أعراضا تحل بالجواهر والأجسام، فالحركة والسكون لا تتقوم إلا بهما، إلا أن الإعراب يحصل بعامل وسبب، والبناء لا يحصل بذلك؛ إذ يختلف السهيلي عن تحديد العامل السبب عن باقي النحاة، فأحوال البناء التي يحددها في الفتح، والضم، والكسر، والسكون هي من صفة العضو الذي يضم، ويفتح، ويكسر،

ويسكن، أما أحوال الإعراب التي يحصرها في الرفع، والنصب، والخفض، والجزم، فهي من صفة الصوت الناتج عن العضو؛ لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند خفضهما، وينخفض عند كسرهما، ويجزم عند سكونهما؛ إذ تنتج هذه الأحوال الإعرابية بسبب تحرك العضو الآلة بينما تنتج الأحوال البنائية عن العضو مباشرة؛ يقول السهيلي(نتائج الفكر، صص.67-68): «فإذا ثبت الصوت عرض والحركة عرض آخر، فقلنا: حرف متحرك أو ساكن، مجاز لأن السكون أيضا ضد الحركة ومحله محلها، وهو العضو، إذ لا تقوم الحركة والسكون إلا بجسم أو جوهر...فقولنا: إذا: فتح، وضم، وكسر، وسكون، هو من صفة العضو، وإذا سميناها رفعا ونصبا وخفضا وجزما، فهي من صفة الصوت، لأنه يرتفع عند ضم الشفتين، وينتصب عند فتحهما، وينخفض عند كسرهما، وينجزم عند سكونهما.

ولهذه الحكمة عبر أرباب الصناعة بالرفع، والنصب، والجزم، والخفض عن حركات الإعراب، إذ الإعراب لا يكون إلا بعامل وسبب، كما أن هذه الصفات التي تضاف إلى الصوت من رفع، ونصب، وخفض؛ إنما تكون بسبب وهو تحرك العضو فاقتضت الحكمة اللفظية، والصنعة البديعة أن يعبر بما يكون عن سبب عما يكون لسبب وهو الإعراب. وأن يعبر بالفتح والضم والكسر والسكون عن أحوال البناء، فإن البناء لا يكون بسبب أعني بالسبب العامل. فاقتضت الحكمة أن يعبر عن تلك الأحوال بما يكون وجوده بغير آلة، إذ الحركات الموجودة في العضو لا تكون بآلة، كما تكون الصفات المضافة إلى الصوت» ؛ ليتحدد نظام الإعراب بناء على نظام سببي؛ بينما لا يتحدد نظام البناء على ذلك النظام . حيث تشكل هاته الثوابت مجتمعة مقدمة ضرورية من أجل تحديد محاور النظام الدلالي.

*** محـــــاور النظـــــام الدلالـــــي**

*** التركيـــب إضافـــة الصفـــة إلـــى المحـــل**

يحصل التركيب عند السهيلي بإضافة الصفة إلى المحل، فيحصل عندئذ تركيب؛ يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.260-261): «وأما "علمت" فأصل موضوعها للمركبات لا لتمييز المعاني المفردة، ومعنى التركيب إضافة الصفة إلى المحل، وذلك أنك تعرف "زيدا" على حدته، وتعرف معنى "القيام" على حدته، ثم تضيف "القيام" إلى "زيد" فإضافة "القيام" إلى "زيد" هو التركيب، وهو متعلق العلم.».

إن التركيب يحصل على المستوى العقلي وفق ثلاث مراحل هي: الجوهر أو الذات باعتباره محلا، والصفة باعتبارها عرضا يحل في الجوهرأو الذات، وإضافة الصفة إلى المحل؛ فلا يمكن تصور تركيب خارج هاته المراحل الثلاثة المتلازمة على مستوى العقل؛ حيث يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص، 261): «فإذا قلت: "علمت" فمطلوبها ثلاثة معان: جوهر وهو المحل، وصفة وهو القيام، وإضافة الصفة إلى المحل، فهي ثلاث معلومات متلازمة في العقل، الجوهر (منها معروف) وماهية الصفة معروفة على حدتها، والحدث الذي هو مركب من الجوهر والصفة معلوم متضمن ثلاث معلومات.»

فالتركيب لا يحصل إلا برابطة جامعة بين طرفين، ولا يمكن تصور ذلك بمجموعه أن يتم خارج العقل، فالكل من طبيعة عقلية، فالرابطة إضافة وهي من طبيعة عقلية، والجوهر موجود معقول من طبيعة عقلية، والصفة المسندة

المضافة إليه معقولة من طبيعة عقلية. وهذا ما توضحه الخطاطة التالية:-

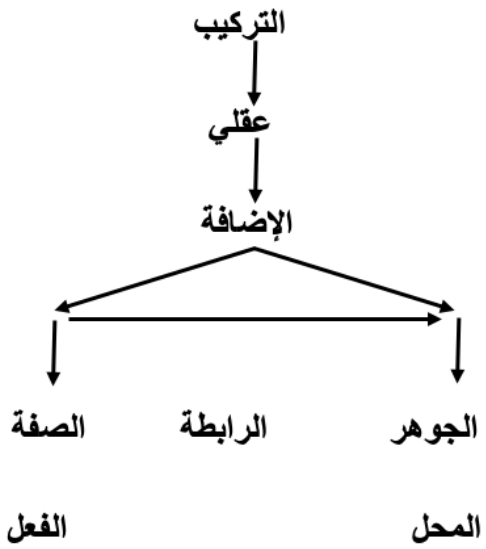

يدل الفعل على معنى في غيره تضمنا، ولا يدل على معنى في نفسه مطابقة؛ لذلك فهو يخالف الاسم بذلك، ويدل على معنى في هذا الأخير دلالة تضمن، وهو كونه مخبرا عنه، فلا يخلو كل فعل من هذا المعنى، وهو بذلك رابطة ونسبة بين الحدث وفاعله؛ حيث يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.56): «ولما قدمناه من دلالة الفعل على معنى في الاسم – وهو كون الاسم مخبرا عنه– وجب أن لا يخلو عن ذلك الاسم مضمرا أو مظهرا، بخلاف الحدث فإنك تذكره ولا تذكر الفاعل مضمرا ولا مظهرا، نحو قوله تعالى: {أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما ذا مقربة}. ونحو قوله تعالى: {وأقيموا الصلاة وآتوا الزكاة}، وغير ذلك، والفعل لا بد من ذكر الفاعل بعده كما لا بد بعد الحرف من ذكر الاسم الذي دخل لمعنى فيه».

وقد أعرب الفعل المضارع لأجل هذا الغرض، وهو كونه يدل على معنى في الاسم، وهو ما تدل عليه حروف المضارعة على الفاعل في المعنى؛ إذ يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.55): «وإنما أعرب المستقبل الذي هو أوله الزوائد لأنه تضمن معنى الاسم، إذ الهمزة تدل على المتكلم، والتاء على المخاطب، والياء على الغائب، فلما تضمن بلفظه معنى الاسم ضارع الاسم فأعرب، كما أن الاسم إذا تضمن معنى الحرف بني.».

تنتظم الرابطة انتظاما تلازميا عقليا بين الفعل والفاعل، فهذا الأخير يشمل الفعل الذي هو حركة له أو صفة حالة فيه؛ يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.243): «كما يشتمل الفاعل على الفعل الذي هو حركة له أو صفة فيه.». لذلك فالفعل باعتباره حركة لا يستقل وجوده، ولا يتحقق في الكلام إلا بعد أن يتصل بمحله الذي هو الفاعل؛ لذا يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.297): «والوجه الآخر: أن الفعل هو حركة الفاعل، والحركة لا تقوم بنفسها، وإنما هي متصلة بمحلها، فوجب أن يكون الفعل متصلا بفاعله لا بمفعوله. ومن ثم قالوا: ضربت، فجعلوا ضمير الفاعل كبعض حروف الفعل ومن ثم قالوا: ضرب زيد لعمرو، وضرب زيد عمرا، فأضافوه إلى المفعول باللام تارة وبغير اللام أخرى، ولم يضيفوه إلى الفاعل باللام أصلا، لأن اللام تؤذن بالانفصال، ولا يصح انفصال الفعل عن الفاعل لفظا، كما لا ينفصل عنه معنى.

إن الفعل صفة، وعرض، ومعنى قائم بالاسم الذي هو جوهر وجسم(نتائج الفكر، ص.239)، ولا يمكن تصور عرض أو معنى أو صفة إلا وهي قائمة بذات، يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.159): «لأن الفعل منهم هو حركة الفاعل والحركة معنى في الذات،...».إن العلاقة بين الفعل والفعل هي علاقة تقوم على مبدأ الاتصال العقلي بين

الصفة والمحل، أي بين الجوهر والعرض الحال فيه، وذلك يتأتى من الطبيعة الاتصالية التجاورية للجواهر؛ إذ أنها في تركيبها، وتأليفها تخضع لمبدأ الاتصال وليس لمبدأ الانفصال؛ لذلك عندما يركب الفعل مع الفاعل يكون محكوما بتلك العلاقة دون غيرها، وهو بهذا المعنى العقلي يتأخر عن الفاعل في الوجود العقلي؛ إذ يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.163): «والفعل هو الذي يضمر فيه دون المصدر، لأنه إنما صيغ من المصدر ليخبر به عن فاعل، فلا بد له مما صير من أجله إما ظاهرا وإما مضمرا».

والذي أوجب له أن يتصدر الكلام، ويترتب قبل الفاعل في الوجود اللفظي اللساني هو كونه عاملا؛ حيث يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.163): «...ولأن الفعل أصله أن يكون له صدر الكلام لأنه عامل في الأسماء، وحق العامل التقديم على المعمول»؛ فإذا كان الفاعل يترتب قبل الفعل في الوجود العقلي؛ فما فائدة ذلك بالنسبة للفعل؟

*** الفاعـــل معتمـــد الفعـــل**

يترابط الفعل مع فاعله ترابطا عقليا تلازميا؛ إذ لا يمكن تصور فعل مهما كان دون فاعل مخبر عنه؛ لذلك فهو يعتمد عليه، ولا يعتمد على غيره من المفعولات، باعتبار أن هذه الأخيرة يمكن حذفها والاستغناء عنها، والفاعل لا يمكن حذفه والاستغناء عنه؛ إذ يقول السهيلي(نتائج الفكر، صص.57-58): « ولكن لا يبعد عندي قول النحويين أنه مفعول مقدم، وإن كان المعمول لا يتقدم على العامل، والفعل كالحرف لأنه عامل في الاسم وذلك على معنى فيه، فلا ينبغي للاسم أن يتقدم، كما لا يتقدم على الحرف. ولكن الفعل في قولك: "زيدا ضربت" قد أخذ معموله هو الفاعل، فمعتمده عليه (ومن أجله صيغ، وأما المفعول فلم يبالوا به، إذ ليس اعتماد الفعل عليه) كاعتماده على الفاعل، ألا ترى أنه يحذف، والفاعل لا يحذف، فليس تقديمه على الفعل العامل فيه بأبعد من حذفه، وأما "زيدا ضربته" فينصب بالقصد إليه». إن العلاقة العقلية بين الخبر والمخبر عنه تجعل الاسم المخبر عنه يرتب أولا والخبر في الرتة الثانية ؛ لذلك لكي نفهم اختيارات السهيلي ومقاصده النحوية علينا استحضار المستوى الأنطولوجي والمستوى العقلي والمستوى النحوي اللفظي . ففي المستوى الأول يتحدد الفاعل كذات والفعل كحدث وصفة له . أما في المستوى الثاني فيتحدد الفعل كخبر والفاعل كمخبر عنه. وفي المستوى الثالث يتحدد الفعل كعامل والفاعل كمعمول أول .

*** الفاعـــل عمـــدة والمفعـــول فضلـــة**

يتأسس الكلام على الفعل والفاعل؛ إذ تبدو العلاقة بينهما علاقة تلازم ؛لأن بهما يتم الكلام ويحصل أصل الفائدة؛ لذلك لا يمكن حذف الفاعل لأنه ليس من متممات الاسم، وإنما به يتم الكلام، أما المفعول فيجوز حذفه، والاستغناء عنه؛ إذ يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.134): «قلنا: الأصل أن يذكر (الضمير) فيهما جميعا، فلما أرادوا حذفه من أحدهما تخفيفا، كان حذفه مع المفعول. الذي هو كالفضلة في الكلام، أولى من حذفه مع الفاعل الذي لا بد منه ولا غنى عنه؛...». فالمفعول فضلة يجوز حذفه؛ لأن الفعل لا يعتمد عليه، بل يعتمد على الفاعل، فمن أيد استمد هذا الأخير هذه الصفة؟

*** المخبر عنه أقوى وسابـــق فـــي الرتبـــة علـــى المفعـــولات والمجـــــرورات**

يترتب المخبر عنه في الرتبة الأولى قبل غيره عقلا، قبل أن يترتب حسا، فهو ينتمي إلى الدلالة العقلية ويترتب قبل غيره من المفعولات والمجرورات؛ حيث تنعكس تلك السلمية على المعمولات فيتصدر الفاعل والمبتدأ باقي المعمولات لكونهما معا مخبرا عنهما؛ ولذلك استحقا الرفع، دون المفاعيل والمجرورات، وكان حظهما في الخبر أقوى حظا من غيرهما، فهما اللذان يسندان إلى الخبر دون غيرهما؛ يقول السهيلي(نتائج الفكر، صص.62-63): «في الحروف الناصبة والجازمة للمضارع: فإن قيل: ما بال الحروف الناصبة للأفعال المضارعة والجازمة لها قد عملت في الأفعال، والفعل مع فاعله جملة قد عمل بعضها في بعض؟ ثم إن الفعل المضارع قبل دخول العامل عليه كان مرفوعا، ورفعه – لا شك– بعامل، وذلك العامل في قولهم هو وقوعه موقع الاسم، فهلا منع هذا العمل هذه الحروف الداخلة من العمل، كما منع العامل، الذي هو المبتدأ، الحروف الداخلة على الجملة من العمل، إلا أن يخشى انقطاع الجملة كما خيف في "أن وأخواتها"؟

فالجواب من وجهين: أحدهما أن العامل في المبتدأ – وإن كان معنويا – كما أن الرافع للفعل المضارع معنوي، لكنه أقوى منه، لأن حق كل مخبر عنه أن يكون مرفوعا لفظا وحسا كما أنه مرفوع معنى وعقلا، ولذلك استحق الفاعل الرفع دون المفعول لأنه المحدث عنه الفعل، فهو أرفع رتبة من المفعول في المعنى، فوجب أن يكون في اللفظ كذلك، لأنه تابع للمعنى. وأما رفع الفعل المضارع فلوقوعه موقع الاسم المخبر به والاسم التابع له فلم يقو قوته في استحقاق الرفع، فلم يمنع شيئا من الحروف اللفظية عن العمل، إذ اللفظي أقوى من المعنوي، وامتنع ذلك في بعض الأسماء المبتدأة لضعف الحروف، وقوة العامل السابق للمبتدأ، كما تقدم بيانه.».

ويؤكد أسبقية المخبر عنه عن باقي المفاعيل، والمجرورات في سياق آخر بقوله(نتائج الفكر، ص.312): «...ووجه آخر في (استحقاق) المخبر عنه الرفع، وذلك أنه أقوى حظا في الحديث من المفعولات والمجرورات». يتصدر المخبر عنه إذن كل مكونات الجملة الأساسية وغير الأساسية على المستوى العقلي؛ لذلك تعكس بنيتها السطحية أولوية المخبر عنه على باقي المنصوبات والمجرورات ؛فهل سيقوم بناء على ذلك بدور العامل، باعتبار هذا الأخير هو المتصدر للمعمولات؟

*** المخبـــر عنـــه عامـــل فـــي المبتـــدأ**

ارتفع الفاعل لكونه مخبرا عنه؛ إذ كل ما هو مخبر عنه يستحق أن يترتب أولا قبل غيره، ويستحق بذلك الرفع دون النصب والجر، ويكون أقوى حظا للاتصال بالخبر، دون غيره من المنصوبات والمجرورات؛ لذلك يستوي الفاعل والمبتدأ في الرفع، ولا يتفاضلان، أو يتفاوتان بل هما معا مخبر عنهما؛ حيث استحقا تلك الصفة بالتساوي وليس بالتفاوت، إلا أنهما يتفاوتان على مستوى العاملية؛ حيث عامل الفاعل أقوى من عامل المبتدأ؛ لكون الأول لفظا لتضمنه اللفظ والمعنى، أما العامل الثاني فهو معنوي فقط، يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.312): «الرافع للاسم المبتدأ كونه مخبرا عنه، (لأن مخبر عنه) مقدم في الرتبة، استحق من الحركات أثقلها، لأن أوائل الألفاظ والكلام أولى بالثقل وأحمل له، ألا ترى أن الحذف والتغييرات إنما تلحق الأواخر تخفيفا. ووجه آخر في (استحقاق) المخبر عنه الرفع، وذلك أنه

أقوى حظا في الحديث من المفعولات والمجرورات. فلما كان حظه من الخبر أقوى كان أولى الحركات به أقواها، وقوة الضمة، وثقلها معلوم بالحس، وموجود بالضرورة، فاختيرت للمخبر عنه ليتشاكل اللفظ المقول، والمعنى المنقول كما تقدم فيما مضى من الأصول، فقد اشترك الفاعل والمبتدأ في استحقاق الرفع، إلا أن العامل في الفاعل لفظي فلا يدخل عليه ما يزيله، لأن العامل اللفظي أقوى من المعنوي، إذ هو متضمن اللفظ والمعنى جميعا بخلاف المعنوي». إن المخبر عنه يتقوم به الرفع ويتسبب عنه لأنه هو الأصل الذي يتحدد بموجبه الإعراب دون المنصوبات والمجرورات ؛إذ به تتعقد الدلالة النحوية؛ ولأن به يتم الكلام؛ وذلك أن الخبر يطلبه على وجه اللزوم وليس على وجه الاختيار والتبعية.

*** الخبر تمام الكلام وليس من تمام الاسم**

يتأسس الكلام عند السهيلي على ثنائية الصفة والموصوف، حيث إن الصفة خبر، والمخبر عنه موصوف، وإذا كان المخبر عنه سابقا في الرتبة، والقوة، والشرف، والمكان، والإعراب، وأحقية الاتصال بالخبر على الخبر، فإن الخبر ينقسم إلى ثلاثة أقسام:-

١- قسم منه يكون على وجه الضرورة والإلزام، وهو ما به يتم الكلام، وتتأسس الفائدة؛

٢- قسم منه يكون على وجه الاختيار، وهو الحال باعتباره خبرا ثانيا على مستوى الجملة؛

٣- قسم منه يكون صفة كالنعت والبدل والتوكيد، فهي في المعنى خبر عن المتبوع والموصوف ولكنها على وجه من تمام ذلك الاسم وليس من تمام الكلام.

لذلك فالخبر يتم به الكلام، ولا يتم به الاسم كالنعوت، يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.313): «وأما رفع الخبر فمن حيث كان هو الاسم الأول في المعنى، كما في النعت والبدل والجريان على المنعوت، والمبدل منه، واتباعه في الإعراب لازما. وإذا كان الأمر كذلك فالقول: "إذ" ما قاله الخليل - رحمه الله تعالى - في امتناع تقديم الخبر عليه قياسا على النعت والبدل والتوكيد. إلا أن حال الخبر في التقديم أخف من تقديم التوابع، لأن التوابع من تمام الاسم المتبوع، وليس الخبر من تمام المبتدأ ولكنه من تمام الكلام الذي فيه المبتدأ، ألا ترى أن النعت مع المنعوت لا يكون كلاما كما يكون الخبر مع المبتدأ كلاما. فقد صار النعت كجزء من الاسم المنعوت فلا يتقدم عليه بإجماع،...» فالخبر مع المخبر عنه يتم بهما الكلام، دون غيرهما من التركيبات الثنائية، فهما بذلك مجتمعان يشكلان النواة الدلالية الإعرابية الأولى.

*** انتظام المعاني الإعرابية الدلالية في دائرة الخبر**

تتأسس المعاني الإعرابية الدلالية بناء على مركزية الخبر ومقتضياته الدلالية، فما كان يقتضيه الخبر دلاليا على وجه الإلزام والضرورة؛ فهو مخبر عنه، وبذلك ينتظم المعنى الإعرابي الدلالي الأول، وما كان يقتضيه الخبر على وجه الاختيار والإيضاح، والتبيين فهو مفعول، وما كان مضافا إلى المخبر عنه أو إلى المفعول، فهو مضاف إليه. ولا سبيل إلى معنى رابع مدلول عليه غير هذه الثلاثة؛ إذ يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.72): «سؤالهم عن امتناع دخول الجزم في الأسماء والخفض في الأفعال، سؤال غير لازم عند شيخنا (أبي الحسين) رحمه الله تعالى، لأن المعاني المدلول عليها في الأسماء ثلاثة أقسام: مخبر عنه، وداخل في حديث غيره، ومضاف إليه فلا

يحتاج إلى إعراب رابع لأنه لا مدلول له». تتوزع وتترتب الأنظمة الدلالية الإعرابية، بناء على اشتقاقها من الخبر؛ حيث تنتظم في ثلاثة أنظمة هي:-

١- نظام المخبر عنها.

٢- نظام الداخلة في حديث غيرها.

٣- نظام المضاف إليه.

تنتظم المعاني النحوية الدلالية كما في الخطاطة:-

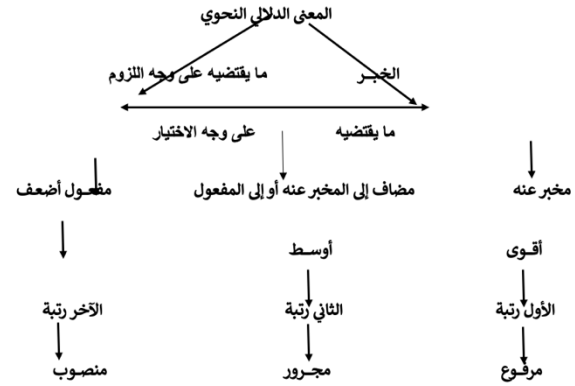

إذا كان الخبر يقتضي كل هذه الأنظمة الإعرابية، فماذا تبقى للعامل؟ وكيف يقتضي معمولاته؟

*** العمـــــل صـــــورة**

لا يحصل العمل إلا بعد أن يحصل تركيب، وتأليف بين العوامل والمعمولات؛ فينتج عنه الإعراب؛ يرتبط العمل إذن بالصورة وليس بالمادة، فهو شكل من الأشكال، وصورة من الصور تتعدد بتعدد أشكال التركيب، والتأليف الحاصلة بين الفعل ومعمولاته؛ يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.148): «قلنا: لا يتعلق الفعل فيما ذكرتم إلا بالصورة التي هي التأليف والتركيب، وهي نفس العمل (وأما الجوهر المؤلف المركب، فليس بمعمول لنا، فقد رجع العمل). والفعل إلى الأحداث دون الجوهر». يتوزع الفعل بناء على منطق المادة الذي يشكلها الحدث؛ ومنطق الصورة الذي يشكله التركيب وفق منطق الإخبار؛ فالفعل يدل بصورته التركيبية على العمل وليس على الزمان؛ حيث كلما تغيرت صورته، تغير عمله، و إذا كان الفعل يعمل بصورته، فكيف يعمل الحرف في معمولاته؟

*** حـــروف المعانـــي والعامليـــة الإنشائيـــة**

ترتبط العاملية الإنشائية بحروف المعاني التي تتصدر الجمل؛ حيث يسند معناها إلى ما في نفس المتكلم لا إلى الاسم المخبر عنه؛ إذ تنتزل المعاني التي في نفسه بتصدر الحروف المناسبة لكل معنى من نفي، أو إثبات، أو استفهام، أو تعجب، أو إقرار، أو وعد، أو أمر، أو نهي، أو تسويف؛ فتسند تلك المعاني كلها إلى المتكلم المخاطب وليس إلى الاسم، يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.94): «وهو أن السين وسوف من حروف المعاني الداخلة على الجمل، ومعناها في نفس المتكلم وإليه يسند إلى الاسم المخبر عنه، فوجب أن يكون له صدر الكلام كحروف الاستفهام والنفي والتمني وغير ذلك، ولذلك قبح "زيدا سأضرب"، و"زيد سيقوم" مع أن الخبر عن "زيد" إنما هو بالفعل لا بالمعنى الذي دلت عليه "السين"، فإن ذلك المعنى مسند إلى المتكلم لا إلى "زيد" فلا يجوز أن يخلط بالخبر عن "زيد" فتقول: "زيد سيفعل" ويمكن توضيح ذلك بالخطاطة التالية:-

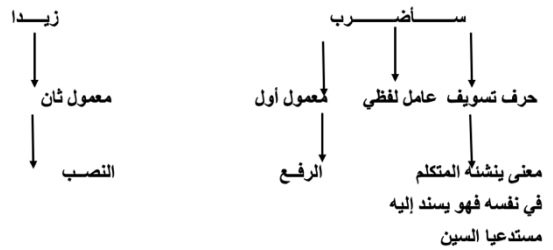

فالعاملية الإنشائية هي عاملية ينشئها المتكلم في نفسه، ويصرفها في الجملة بحسب ذلك مستعينا بحروف المعاني التي تتصدر الأفعال محدثة بذلك عملا مسندا إلى ما في نفس المتكلم من المعاني والمقاصد والأغراض؛ فالحروف تعكس في معناها عمل المتكلم وليس العمل اللفظي، بينما يعكس الفعل في عمله مدلولاته التي يدل عليها هو.

*** الفعـــل لا يعمـــل إلا فيمـــا يـــدل عليـــه لفظـــه**

لا يحصل العمل كما رأينا سابقا إلا إذا حصلت صورته التي هي التركيب؛ إذ يقتضي هذا الأخير معنى جديدا هو الإعراب الذي ينتج بدوره عن انعقاد الدلالة تركيبيا ونحويا؛ حيث يتصرف العامل في معمولاته بما يقتضيه دلاليا، ولا يعمل إلا فيما يدل عليه لفظه، فهو لا يعمل حقيقة إلا في الفاعل والمفعول به، والمصدر. أما ما عدا ذلك فلا يعمل فيه إلا بواسطة؛ حيث لا يدل على باقي المعمولات بلفظه أو ببنيته؛ لذا يقول السهيلي في نص مجمل يعود ليفصله فيما بعد(نتائج الفكر، ص.182): «وسنبين فيما بعده، إن شاء الله تعالى – فصلا عجيبا في أن الفعل لا يعمل بنفسه إلا بثلاثة أشياء: الفاعل، والمفعول به، والمفعول المطلق، أو ما هو صفة لأحد هذه الثلاثة في حين وقوع الفعل، ويخرج عن هذا الفصل الظرف من الزمان، والظرف من المكان، والنعوت، والأبدال، والتوكيدات، وجميع الأسماء المعمول فيها».

حيث سيعود، ليفصل هذا النص قائلا(نتائج الفكر، صص.297-298): «الفعل لا يعمل في الحقيقة إلا فيما يدل عليه لفظه، كالمصدر، والفاعل، والمفعول أو فيما كان صفة لواحد من هذه نحو: "سرت سريعا" و"جاء زيد ضاحكا" لأن الحال هي صاحب الحال في المعنى. وكذلك النعت والتوكيد والبدل، كل واحد من هذه هو الاسم الأول في المعنى، فلم يعمل الفعل إلا فيما دل عليه لفظه، لأنك إذا قلت: "ضرب" اقتضى هذا اللفظ "ضربا" و"ضاربا" و"مضروبا"، وأقوى دلالته على المصدر، لأنه هو الفعل في المعنى، ولا فائدة في ذكره مع الفعل إلا أن تريد التوكيد أو تبيين النوع منه، وإلا فلفظ الفعل مغن عنه. ثم دلالة الفعل على الفاعل أقوى من دلالته على المفعول به من وجهين:

أحدهما: أنه يدل على الفاعل بعمومه وخصوصه، نحو: فعل زيد، عمل زيد. وأما الخصوص فنحو: ضرب زيد عمرا. ولا تقول: فعل زيد عمرا، إلا أن يكون الفاعل هو الباري سبحانه.

وأما "الظرف" من الزمان فكذلك أيضا، لأن الفعل لا يدل عليه بلفظه ولا ببنيته وإنما يدل ببنيته على اختلاف أحوال الحدث، وبلفظه على الحدث نفسه. وهكذا قال سيبويه في أول الكتاب، وإن تسامح في موضع آخر.

وأما الزمان فهو حركة الفلك فلا ارتباط بينه وبين حركة الفاعل إلا من جهة الاتفاق والمصاحبة». تتحدد مطلوبات الفعل الدلالية عند السهيلي في الفاعل والمصدر والمفعول به وما كان صفة لذلك، وتخرج عن ذلك باقي المعمولات؛ فكيف يعمل في هاته الأخيرة؟

*** العاملية التداولية في المنصوب بالقصد إلى ذكره**

تنصب المنصوبات بالقصد إلى ذكرها؛ حيث إن كل اسم لم يكن مخبرا عنه، وكان مقصودا إلى ذكره، استحق أن يكون منصوبا؛ يقول السهيلي(نتائج الفكر، ص.61): «والمنادى منصوب بالقصد إليه وإلى ذكره، كما تقدم من قولنا في كل مقصود إلى ذكره مجردا عن الإخبار عنه، أنه

منصوب». تتدخل قصود ومرادات المتكلم ونواياه في تحديد وجهة العامل وهيئة وطبيعة المعمولات. حيث ما كان القصد منه الإخبار عنه فهو مرفوع ، وما اشتق من لفظ الحدث وما يقع عليه الفعل منصوبا . لكن ما يتعلق بمحل الفعل ومتعلقات المخبر عنه يكون منصوبا .

*** الخاتمـــــة**

تتحكم في النظام النحوي الدلالي ثلاثة أنظمة كما بين في مدخله النظري في تحديد الاسم ؛ حيث هناك المستوى الدلالي الأنطولوجي الذي يتحدد بموجبه الاسم كذات وشخص وشيء وعلى أنه مستقل ومستغن ومنفصل في وجوده . بينما الفعل يتحدد كحال وصفة وحدث لا يمكن أن يوجد إلا متصلا بالذات . فاستوى الفعل بذلك كالصفة المحكومة بالاتصال مع ذاتها والاسم بالانفصال لأنه تام الوجود مستقل الهوية منفصل الماهية. وإذا انتقلنا إلى المستوى النحوي الدلالي فإن الاسم يتحدد كمخبر عنه تربطه علاقة عقلية بالخبر الذي هو الفعل. أما بخصوص المستوى الثالث فيتحدد الاسم كمعمول والفعل باعتباره معمولا. إن العلاقة الجامعة بين الفعل والفاعل أو المبتدأ والخبر هي علاقة تركيبية تتحدد هويتها بحسب قصد المتكلم ونيته . لذلك ينقسم الخبر القسمة التالية:-

١- محور الخبر على وجه الإلزام؛ حيث يتحدد المخبر عنه العمدة، وهو الأقوى رتبة، والأشرف مكانة، من غيره من المفاعيل والمنصوبات والمجرورات؛

٢- محور الخبر على وجه الاختيار؛ حيث تتحدد الفضلة؛

٣- محور الخبر على وجه النعت والتخصيص والتعريف والتمييز فتتحدد التوابع والمضافات.

كما أن السهيلي قد غير تصوره النحوي لحروف المعاني وبلور تصورا جديدا حولها؛ كي يؤسس بذلك للعاملية الإنشائية التي تتصدر الأفعال؛ حيث ينشئ المتكلم معنى في نفسه؛ فيسند معنى الحروف التي لها الصدارة إلى نفسه، فينتج عن ذلك عاملية جديدة، كما أنه جمع المنصوبات التي لا تنضوي تحت ما يعمل فيه الفعل بناء على دلالته عليها جمعا تداوليا بكونها تنضوي تحت ما كان مقصودا بالذكر إليه.

*** المراجع**

ابن يعيش، (643 هـــــ)، شرح المفصل للزمخشري، قدم له ووضع هوامشه وفهارسه الدكتور إميل بديع يعقوب، طبعة جديدة مصححة ومنقحة، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة الثانية، 2011.

سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان (180 هـــــ): الكتاب، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، عالم الكتب، بيروت، الطبعة الثالثة، 1403 هـــــ- 1983 م.

ابن حزم ، رسائل ابن حزم الأندلسي ، تحقيق الدكتور إحسان عباس ،المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، بيروت ، الطبعة الثانية 1987.

أبو القاسم الزجاجي (337 هـــــ)، الإيضاح في علل النحو، تحقيق الدكتور مازن المبارك، دار النفائس، بيروت، الطبعة الرابعة: 1402 هـــ-1982 م.

أبو القاسم السهيلي، (581 هـــ)، نتائج الفكر في النحو، تحقيق وتعليق، الشيخ عادل أحمد عبد الجواد، الشيخ

علي محمد معوط، دار الكتب العلمية ،بيروت،
لبنان، الطبعة الأولى: 1412هـ-1992م.